**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

**The assistance professional specializations of auditing team and its
role in increasing service quality/A survey study for independent
auditors in Iraq**

Researcher: Bassam Fadhel Abdulwahed
College of Administration and Economics
University of Mosul
bassam70fadhel@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Alaa A. Dhanoon
College of Administration and Economics
University of Mosul
alaa_abd_d@uomosul.ed.iq

Abstract:

The research seeks to identify the concept of professional specializations supporting the auditors' work teams, as the professional specializations supporting the auditors' work teams represent a new step for the development of the audit work, which is a strategy for job integration through another party that is more efficient and higher quality in performance in various aspects of clients' activities, and according to the data The subject, problem and hypothesis of the study, in its practical aspect, the study relied on the statistical method by distributing a questionnaire electronically to a random sample consisting of (156) members of the account auditors in Iraqi auditing companies and offices, and the statistical program (SPSS) was adopted to analyze the respondents' answers and present the results The study and its interpretation, and the research reached a set of results and recommendations, the most important of which is that the integration of professional disciplines supporting the audit work team within the auditing office is important to enhance the reputation of the office and improve the quality of service provided, and the recommendation is to search Iraqi auditing offices and companies to use professional specialists within the audit work team in order to benefit from their expertise and their specialized knowledge, and the need to familiarize them with the important aspects of the process of participation of specialists in the work.

Keywords: The assistance professional specializations of auditing team, quality of service, independent auditors.

التخصصات المهنية المساندة لفريق العمل التدقيقي ودورها في زيادة جودة الخدمة/دراسة استطلاعية لمراقبي الحسابات المستقلين في العراق

أ.م.د. آلاء عبدالواحد ذنون
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: بسام فاضل عبدالواحد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يسعى البحث إلى التعرف على مفهوم التخصصات المهنية المساندة لفرق عمل المدققين، إذ تمثل التخصصات المهنية المساندة لفرق عمل المدققين خطوة جديدة لتطور أعمال التدقيق، وهي استراتيجية لتكامل الوظائف من خلال طرف آخر يكون أكثر كفاءة وأعلى جودة في الأداء في الجوانب المختلفة لأنشطة الزبائن، ووفقاً لمعطيات موضوع البحث ومشكلته وفرضيته فقد اعتمد البحث في جانبه العملي على المنهج الاحصائي من خلال توزيع استمارة الاستبانة بصورة الكترونية على عينة عشوائية مكونة من (156) فراداً من مراقبي الحسابات في شركات ومكاتب التدقيق العراقية، واعتمد البرنامج الاحصائي (SPSS) في تحليل إجابات المبحوثين وعرض نتائج البحث وتفسيرها، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها إن اندماج التخصصات المهنية المساندة لفريق عمل التدقيق ضمن مكتب التدقيق أمر مهم لتعزيز سمعة المكتب وتحسين جودة الخدمة المقدمة، والتوصية ببحث مكاتب وشركات التدقيق العراقية على استخدام المتخصصين المهنيين ضمن فريق عمل التدقيق وذلك للاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم المتخصصة، وضرورة تعريفهم بالجوانب المهمة لعملية مشاركة المتخصصين في العمل.

الكلمات المفتاحية: التخصصات المهنية المساندة لمكتب التدقيق، جودة الخدمة، مراقبي الحسابات المستقلين.

المقدمة

في عصر تطورت فيه مهنة المحاسبة والتدقيق في مختلف المجالات بات التعاون بين فريق عمل مراقبي الحسابات والتخصصات المهنية المساندة له من الأمور المهمة والتي تساعد مكتب التدقيق في تحقيق مزايا تنافسية من ناحية جودة الخدمات المقدمة. وانطلاقاً من ذلك سعى البحث في جانبه النظري إلى تعزيز الأدبيات حول تمكين مراقبي الحسابات من خلال الاستعانة بمتخصصين في مجالات تخصصية مختلفة، وبيان أثر وجود التخصصات المهنية المساندة ضمن فريق عمل التدقيق في تعزيز جودة الخدمة المقدمة.

إن موضوع جودة الخدمة المقدمة من مكاتب التدقيق يعد من الموضوعات التي تتسم بالأهمية لكل الأطراف المستفيدة من خدمات التدقيق، سواء كان المدقق نفسه أو الأطراف المستفيدة من مكتب التدقيق، فهو من الاتجاهات المهمة والمتجددة لأن ما يميز أي مهنة هو المحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها لممارسيها مما يرفع بدوره من درجة الثقة في نتيجة أعمالها.

اولاً. مشكلة البحث: إن العمل ما بين فريق مراقب الحسابات والتخصصات المهنية الأخرى يكون قائماً على أساس التكامل في أداء العمل، فعملية التدقيق النمطية والمتعارف عليها والتي تحتاج خبرة ومعرفة ومهارة مراقب الحسابات لا يمكن تهملها في ظل العصر المعرفي الجديد، بل يجب تدعيمها وتكاملها مع خبراء ومتخصصين يكونون قادرين على فهم مختلف مجالات المتعاملين مع

مكتب التدقيق، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل البحثي الآتي: هل تؤثر التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية في تعزيز جودة الخدمة لمكتب التدقيق؟

ثانياً. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من خلال تناوله موضوع التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية والذي يعتبر من الاتجاهات الحديثة في مجال مهنة التدقيق والتي يتم التركيز عليها والذي من شأنها أن ترتقي بمستوى المهنة وجودة الخدمات التي تقدمها.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تعزيز الأدبيات حول تمكين مراقبي الحسابات من خلال الاستعانة بمتخصصين في مجالات تخصصية مختلفة، إضافة إلى دور التخصصات المهنية المساندة لفرق مكاتب التدقيق في زيادة جودة الخدمة المقدمة.

رابعاً. نموذج البحث: يمكن توضيح انموذج البحث كما يلي:

الشكل (1): يوضح العلاقة بين متغيرات البحث

المصدر: اعداد الباحثان.

خامساً. فرضية البحث: يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها إن وجود التخصصات المهنية المساندة لفرق عمل التدقيق سيعمل على زيادة جودة الخدمة المقدمة من مكاتب التدقيق، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الاولى: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التخصصات المهنية المساندة وجودة الخدمة المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية".

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخصصات المهنية المساندة في جودة الخدمة المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية".

سادساً. منهج البحث: اعتمد الباحثان في صياغة البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع الى المصادر الاكاديمية والمهنية ذات العلاقة، والتحليل الإحصائي لنتائج استمارة الاستبيان والتي تم توزيعها على مراقبي الحسابات المستقلين في العراق.

سابعاً. الصدق والثبات لاستبانة البحث:

١. الاختبار قبل توزيع استمارة الاستبانة:

أ. قياس الصدق الظاهري: يقصد بالصدق قدرة استبانة البحث على قياس ما صممت من أجله، وبعد إعداد الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين(*) للاستعانة بأرائهم في تحسين محتوياتها، ولمعرفة آرائهم بمدى ووضوح وترابط فقرات الاستبانة ومقدار ملاءمتها على قياس متغيرات البحث، وشمولية أبعاد وعوامل الاستبانة، وتم الأخذ إجمالاً بتوجيهاتهم شكلاً وجوهراً وتمت إعادة صياغة بعض فقرات الاستبانة بما يضمن دقتها في القياس.

(*) أ.د. خالد غازي التمي، أ.م.د. فيحاء عبد الخالق البكوع، أ.م.د. كبرى محمد طاهر، م.د. عبد الواحد غازي محمد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.

ب. ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائج قائمة الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال اوقات زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، ولقد تحقق الباحثان من ثبات قائمة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha، التي بلغت (90.5%).

٢. الاختبار بعد توزيع استبانة الاستبانة:

أ. الحيادية: اعتمد الباحثان الاستبانة الالكترونية من أجل تحقيق الموضوعية والحيادية العلمية وبموجب ذلك منح كل فرد وقتاً كافياً للإجابة عن الاستبانة وعدم التأثير في إجابات الأفراد المبحوثين.

ب. الاتساق الداخلي: لاختبار محتوى الاستبانة، قام الباحثان باختبار الاتساق الداخلي بين مقاييس الدراسة من خلال إيجاد علاقات الارتباط بينها باعتماد معامل الارتباط الرتبي (Spearman) لقياس الارتباط بين متغيرين، إذ تعكس قيم معاملات الارتباط قوة أو ضعف تعبير هذه الفقرات عن الظاهرة قيد البحث، إذ يشير إلى وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة متفاوتة في قوتها بين عناصر الاستبانة، مما يدل على قوة الاتساق الداخلي بينها وليعبر عن صدق بناء محتوياته وثباته سرياته.

ثامناً. خطة البحث: يشتمل البحث على المباحث الآتية:

المبحث الاول: التخصصات المهنية لفريق عمل التدقيق/ الإطار النظري

المبحث الثاني: جودة الخدمة في مكاتب التدقيق وتأثير المتخصصين في تعزيزها.

المبحث الثالث: الإطار التحليلي

المبحث الاول: التخصصات المهنية لفريق عمل التدقيق/ الإطار النظري

اولاً. مفهوم التخصص لغير المدقق/ المفهوم العام: أن مصطلح التخصص لغوياً يعني التخصص في أداء وظيفة معينة أو عمل معين وبمعنى آخر انفراد به عن غيره، اي امتياز به، او ان يكون اختصاصه منصباً على علم متفرد فيه دراسة متخصصة (الجوهري، ٢٠٠٥: ٢٠١).

ويعرف التخصص أو الخبرة بصورة عامة "بأنه امتلاك مساحة من المعرفة والمهارة العلمية في مجال معين، أو أنها طول المدة التي يقضيها شخص معين في وظيفة متخصصة أو أداء مهمة محددة" (موسى، ٢٠١٧: ٦)، ويرى آخرون بأن الخبرة المهنية "هي المقدرة على الأداء الكفء للمهام المعقدة غير الهيكلية بطريقة متميزة، اعتماداً على المعرفة المتراكمة في مجال معين، والإجراءات المحددة لأداء مثل تلك المهام (عبد، ٢٠١٤: ١٨)، وبأنها المهارات الضرورية لأداء الاعمال بفاعلية (الجوهري وآخرون، ٢٠١٧: ٢٩٦)، ويمثل التخصص المهني لفريق التدقيق المساند في شركات التدقيق من الخبراء المتخصصين في المجالات المختلفة خطوة مهمة لتحسين عمليات التدقيق، وتحسين جودة الخدمة المقدمة عبر تكامل الخبرات والمهارات والمعرفة التي يمتلكها هؤلاء المتخصصين، والعلاقة ما بين المدقق والمتخصص المهني المساند يجب ان تتسم بالتعاون والوضوح، حتى لا يكون هناك أي تداخل في الأدوار. (Taha.etal، 2021: 6)، فمن الصعب على المدقق احياناً فهم كافة الأمور الخاصة بطبيعة النشاطات المختلفة لكل شركة يقوم بتدقيقها.

ويشبه مفهوم الاستعانة بالمتخصصين مصطلح التعاقد outsourcing، ويعد هذا المفهوم أحد المفاهيم الحديثة، ويتم عبر جهة أخرى أو وسيط متخصص يتمتع بقدرات علمية وخبرات فنية

تمكنه من أداء أعماله بكفاءة وبجودة عالية، أي التعاقد مع طرف ثالث لتقديم الخدمات التي يمكن أداؤها داخل المكتب. (حسين، واحمد، ٢٠١٩: ٦٣).

من خلال ذلك يعرف الباحثان التخصص المهني لغير المدقق بأنه الخبرة التي يمتلكها أشخاص في مجالات لا تتعلق بالمحاسبة والتدقيق وتسهم في تحسين خدمات مكتب التدقيق في المجالات المختلفة سواء تقنية أو ضريبية أو شرعية وغيرها وسيتم التركيز على الجانب التقني لتداخل هذا التخصص في كل المجالات.

ثانياً. أهمية التخصص المهني لغير المدقق: يعد التخصص المهني أحد الاستراتيجيات الحديثة المتبعة من شركات التدقيق بهدف تحسين مستوى الأداء المهني، وتحقيق الميزة التنافسية التي تؤدي الى استمرارية هذه الشركات في السوق، مع ازدياد أرباحها المتحققة، إذ يحقق التخصص المهني العديد من المزايا لكافة الفئات المعنية بمهنة التدقيق، ولعل أهمها زيادة مستوى جودة الأداء المهني الذي ينعكس أثره على التقارير المالية، كما أنه يمثل أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة التدقيق، وفي بيئة الاعمال، وفي ممارسات العمل الميداني للتدقيق الخارجي، وقد نشأت العديد من التحديات المتزايدة لمهنة التدقيق، مما دعا المنظمات المهنية الى البحث عن أساليب حديثة تساعد على تطوير الأداء المهني، ومن أحد محاور التطوير المهني الاتجاه نحو استراتيجية التخصص المهني، بهدف تحقيق المزيد من دقة تقدير المخاطر الحتمية لعمليات التدقيق بما يعمل على الارتقاء بمستوى الأداء المهني لشركات التدقيق (شلا، ٢٠١٥: ٣٢).

ثالثاً. عوامل الشراكة ما بين المدقق والمتخصص: إن الشراكة ما بين المدقق والمتخصص قائمة على أساس التكامل في أداء العمل، فعملية التدقيق النمطية والمتعارف عليها والتي تحتاج خبرة ومعرفة ومهارة المدقق لا يمكن تهميشها في ظل العصر التقني الجديد، بل يجب تدعيمها وتكاملها مع خبراء ومتخصصين يكونون قادرين على فهم التكنولوجيا والاتصالات وخدمات الشبكات وتخزين البيانات وأمن المعلومات (Nurhajati, 2016: 9)، فضلا عن التعاون لفهم المعايير المهنية التي تطرحها الهيئات المنظمة للمهنة في هذا المجال.

وبصورة عامة لا بد من فهم العوامل التي تؤثر على كيفية ووقت اشراك المتخصصين، ويمكن مناقشة هذه العوامل كما يأتي: (Hux, 2017: 15)

١. الحاجة الى المهارات والخبرة.

٢. دراسة مدى تعقد العمل.

٣. المخاطر المحتملة.

٤. كلفة الشراكة.

٥. ارشادات الشراكة.

ويمكن توضيح هذه العوامل كما يلي:

أ. الحاجة الى المهارات والخبرة: إن الحاجة الى الخبرات في مسائل معينة عامل مهم يؤثر في استخدام المتخصص واشراكه في عملية التدقيق، ويختلف عدد المتخصصين حسب حجم الشركة، فالشركات الكبيرة تحتاج الى أعداد متخصصين أكبر من الشركات الصغيرة، وهؤلاء المتخصصين لديهم مهارات وخبرات في مجال العمل التقني، كما أن أغلب الأبحاث وجدت أن مشاركة هؤلاء المتخصصين يساعد المدقق في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاستجابة للمخاطر المتعلقة بها، فضلا عن خبرتهم بالتقارير الخاصة برقابة منظمات الخدمة مثل (Boritz et al., 2016: 54).

- تقرير SOC1 وتقرير SOC2 وتقرير SOC3 وهذه التقارير تصف المستويات المختلفة لمجهزي خدمات المحاسبة السحابية في ضوء إدارة المخاطر لشركات زبائنهم (طه، ٢٠١٨: ١١).
- ب. **دراسة مدى تعقد العمل:** التعقيد ينشأ على مستوى العملية وإجراءات الزبون، إذ تؤثر أساسيات العمليات وتعقيدات الزبائن على استخدام المتخصص في تدقيق خدمات الخدمة السحابية، فالقضية الرئيسية هنا تتمحور حول مدى تعقد الأنظمة واعتماد العمل على هذه الأنظمة، وتعقد الاتفاقيات حول مستوى الخدمة، ومستوى الأمان لهذه الخدمات وإجراءات تخزين البيانات وتشفيرها (Nurhajati, 2016: 33).
- ج. **المخاطر المحتملة:** تفضل مكاتب التدقيق اشراك المتخصصين لتقييم المخاطر المحتملة للعمل بالخدمة السحابية، كإغلاق مجهز خدمات المحاسبة السحابية او زيادة الرسوم لتلك الخدمات او استخدام واجهات برمجة التطبيقات API غير الأمانة مما قد يعرض البيانات الى مخاطر القرصنة الإلكترونية (Pirrone & Trainor, 2013: 87).
- د. **كلفة الشراكة:** إن الأتعاب الخاصة بهؤلاء المتخصصين يجب أن تكون متناسبة مع الغاية المخصصة من وجودهم، والتغير في كلفة الشراكة يختلف حسب الإجراءات التي يطلبها الزبون، وقد يحتاج المتخصص في مجال الخدمة السحابية إلى إجراء اختبارات إضافية أكثر وتكون أكثر شمولاً، لذلك يجب أن تكون هناك مناقشات صريحة ومستمرة مع فريق التدقيق والمتخصصين لتتبع إجراءات العمل وإنجازه بشكل فعال (Hux, 2017: 16).
- هـ. **ارشادات الشراكة:** يجب على المدقق ممارسة الحكم المهني عند اختيار المتخصص، فهذا الاختيار سيسهم في تحقيق جودة عملية التدقيق، فمثلاً يحتاج المدقق الى افضل الخبرات من المدققين للعمل في فريقه يحتاج الى تحديد المتخصص الأفضل لعقد الشراكة معه، ومن أهم الأسس لتحديد الشراكة هي السمعة والعلاقات والتدريب، ومن الارشادات المهمة للشراكة التواصل الفاعل ما بين المدقق والمتخصص فالتواصل يرتبط بالحل الناجح لمواجهة تحديات العمل، من خلال استخدام العصف الذهني الذي ينص على ان التواصل الفعال هو المفتاح لدمج عمل المتخصص مع فريق التدقيق. (Boritz et al., 2017: 64).
- رابعاً. **عمل المتخصصين مع فريق التدقيق:** تقوم شركات التدقيق بتوظيف متخصصين ضمن الموازنات المخصصة لعملية التدقيق. لذلك، يمكن أن تستمر مشاركة المدقق والمتخصص لمدة طويلة إذا تم التخطيط لها بعناية. فيما يتعلق بالتخصص المناسب للمتخصص، يجب أن يكون لديه فهم لعمليات التدقيق والمعايير السحابية، وأن يكون قادراً على استخدام البيانات والأدلة المناسبة وتخصيص الميزانية بحكمة. يجب أن يعتمد تطوير فرق تدقيق المحاسبة السحابية للمدققين والمتخصصين على الثقة المتبادلة في حالة نشر المعرفة. إذا تأثرت الثقة بين مراقب الحسابات والمتخصص، فسيقوم المدققون بالبحث عن متخصصين تابعين لجهات خارجية كمصدر موثوق، وقد يؤثر ذلك على إجراءات التخطيط للتدقيق والنتائج. علاوة على ذلك، يجب على شركات التدقيق تشجيع مدققيها على التعاون مع المتخصصين لزيادة قيمة التدقيق (Estep, 2016: 50).
- تتكون فرق التدقيق من مدققين ومتخصصين، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والتقييم والضرائب، والعمل معاً بشكل عام لإكمال إجراءات التدقيق المطلوبة والوصول (بشكل مثالي) إلى استنتاجات التدقيق المناسبة. (PCAOB, 2012: 24)، لذلك فإن دمج وجهات نظر المدقق مع وجهات نظر الأفراد ذوي الخلفيات الوظيفية المختلفة، مثل متخصصي تكنولوجيا المعلومات (IT)

والضرائب والجوانب الشرعية او القانونية من ذوي الخبرة في مجالات التحكم، من المرجح أن يكون مفيداً، وعادة ما تستخدم شركات التدقيق المتخصصين إما كجزء من مجموعة الضمان أو الاستشارات (أي الاستشارات داخل الشركة). قامت شركات التدقيق بتوسيع ممارساتها الاستشارية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت الإيرادات الاستشارية ذات الصلة بإيرادات التدقيق في الشركات الأربع الكبرى في عام 2013 ويقوم أخصائيو التدقيق، بأدوار مزدوجة في شركات التدقيق اليوم، مستشار في مهام استشارية ومدقق حسابات بشأن ارتباطات تدقيق البيانات المالية المتكاملة. وتدعي شركات التدقيق أن خبرة المتخصصين تعمل على تحسين جودة الخدمة بسبب جلب المعرفة المكتسبة من الخدمة في الارتباطات الاستشارية إلى ارتباطات التدقيق. ويمكن لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات مثلاً تقديم نظرة ثاقبة ومعرفة حول قضايا التقنية، ولكن المدخلات المتعلقة بالقضايا المتعلقة بجوانب تكنولوجيا المعلومات ذات قيمة خاصة حيث توجد أدلة على أن المدققين ليسوا مجهزين بشكل جيد لتقييم المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأوجه القصور في التحكم. على سبيل المثال، أن المدققين عرضة لأساليب الإقناع الإداري لتكنولوجيا المعلومات، ولكن ليس لقضايا التحكم اليدوي. ويقوم المدققون الذين يتمتعون بخبرة أقل في مجال تكنولوجيا المعلومات بتقييم مخاطر الرقابة أقل من المدققين ذوي الخبرة العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات، علاوة على ذلك، غالباً ما يفتقر المدققون حتى إلى المستوى الأساسي من التدريب في مجالات تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم، قد لا يفهم الغرض ونطاق عمل متخصص تكنولوجيا المعلومات والاعتماد اللاحق المسموح به، ويزعم المنظمون عدم وجود اختبار مناسب يتعلق ببيانات التقارير التي تم إنشاؤها بواسطة النظام والمستخدم في اختبار التحكم والاختبار الأساسي. وعندما يتم تحديد قضايا الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، تحدث تعديلات غير كافية على إجراءات التدقيق المخطط لها، مما يؤدي إلى إجراءات تدقيق غير فعالة وانخفاض جودة العمل التدقيقي (Estep, 2016: 52).

المبحث الثاني: جودة الخدمة في مكاتب التدقيق وتأثير المتخصصين في زيادتها

أولاً. مفهوم جودة الخدمة: تعد جودة الخدمة العامل الرئيسي الذي يحدد بقاء مكتب التدقيق لأجل طويل في السوق، وان تقديم المكتب لخدمات ذات جودة عالية يجعله محل ثقة الزبائن، اذ ان الجودة تمثل البعد الأساسي للتنافس بين مكاتب التدقيق (Wen, 2020: 1)، وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام إلا أنه لم يتم تحديد مفهوم معين لجودة الخدمة متفق عليه من قبل المنظمات المهنية والباحثين.

وبصورة عامة يمكن تعريف جودة خدمة التدقيق المقدمة "بأنها تقديم رأي فني محايد من قبل المدقق حول القوائم المالية للزبون، وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المقبولة قبولاً عاماً. وتعكس جودة الخدمة كفاءة عملية التدقيق، وقدرتها بالحصول على أدلة تدعم رأي مراقب الحسابات، والقدرة على إلزام الوحدة الاقتصادية بتنفيذ المبادئ المحاسبية. والحد من الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية، والتخفيض من ممارسات إدارة الأرباح" (الطائي وعثمان، ٢٠١٨: ٦٠٤).

وعرف (القيق، ٢٠١٢: ١١٨) جودة الخدمة "بأنها أداء عملية التدقيق بفعالية وكفاءة وفقاً لمعايير التدقيق المهنية. وقواعد وآداب السلوك المهني الصادر عن المنظمات المهنية وضوابط الجودة، مع ضرورة الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية المكتشفة بما يحقق الأهداف المتوقعة للأطراف ذات الصلة"، وعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وفقاً لمعيار التدقيق

الدولي رقم (220) المعاد صياغته عام 2008 بأنها "عملية مصممة لتوفير تقييم موضوعي قبل صدور تقرير التدقيق للأحكام الهامة التي اجراها فريق التدقيق والاستنتاجات التي توصل إليها لوضع تقرير التدقيق".

وكذلك فقد عرفها Knapp بأنها "مدى قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الخطأ والغش والتلاعب اثناء تنفيذ عملية التدقيق". (الكاوري، ٢٠١٧: ٤١).

ويستنتج الباحثان من خلال التعاريف السابقة انه يمكن تعريف جودة خدمة التدقيق "بانها مدى قدرة مكتب التدقيق على أداء عملية التدقيق بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني وللأنشطة المختلفة".

وقد توصلت العديد من الأبحاث المحاسبية، إلى مجموعة من العوامل التي يمكن أن تسهم في تحقيق جودة الخدمة في مجال التدقيق منها: (موسى، ٢٠١٧: ١٨)

١. التأهيل العلمي والعملية للمدقق، أي الممارسة الفعلية لعملية التدقيق، وعدد سنوات الخبرة.
٢. التعليم المهني المستمر للمدقق.
٣. وجود نظام للرقابة على جودة الأداء داخل مكاتب التدقيق.
٤. استخدام الاساليب والوسائل الحديثة في عملية التدقيق.
٥. درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق.
٦. تخصص المدقق في تدقيق حسابات قطاع معين.
٧. الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني.

ثانياً. أهمية جودة الخدمة المقدمة من مكتب التدقيق: إن مكاتب التدقيق تسعى لتحقيق مستوى عالٍ من جودة الخدمة لأخلاء مسؤوليتها أمام الأطراف المستفيدة من نتائج التدقيق إذ أنها تساعد المكاتب في تجنب العقوبات المهنية والقانونية جراء أية مخالفة أو تقصير في أعمال التدقيق، من خلال التأكيد على الالتزام بالمعايير التدقيقية المحلية والدولية وقواعد السلوك المهني والتعليمات والقوانين ذات الصلة ومن خلال تقويم المدقق لمخاطر العمل لدى الزبون واتباع سياسات ذات كفاءة للتعيين والترقيات والتي ستركز على استقطاب الكوادر المهنية ذات المستوى العالي في التأهيل والخبرة. وفي تخصصات متعددة مع امتلاكهم الموضوعية وعلى نحو مماثل والسعي لتحديث وتطوير القدرات الفنية والمهنية لكوادرها، من خلال التخطيط الجيد لبرامج التدريب المهني المعدة (النعسان، ٢٠١٨: ٤١).

وإن اهتمام المدققين بالجودة أثناء تقديم الخدمة يؤدي إلى تحسين الخدمات التي يتم تقديمها، ويؤدي إلى تحسين نظرة المجتمع للمهنة والخدمات المقدمة وتعد جودة الخدمة ضرورية للمدققين الخارجيين إذ يمكن من خلالها تجنب المسائلة القانونية والجزاءات المهنية وقد أكدت دراسة (الزبيدي، ٢٠١٠: ٥)، (هندي، ٢٠٢٠: ٢٠) على أنه يمكن حصر أهمية جودة خدمة التدقيق بالنقاط الآتية:

١. سمعة وشهرة المدقق: من خلال تقديم خدمات تدقيق عالية الجودة والتي لها تأثير ايجابي على السمعة فالزبائن ينظرون إلى مكاتب التدقيق بوصفها البديل الأمثل لتلبية احتياجاتهم بتنفيذ عملية التدقيق بأحسن وجه.
٢. المزايا التنافسية: تظهر أهمية الجودة في التدقيق في حالة وجود منافسة قوية بين مكاتب التدقيق، مما يعني تزايد الضغط على مكاتب التدقيق التي تهتم بجودة الخدمة بهدف تحقيق حصة سوقية أكبر وإرضاء الزبائن.

٣. مسؤولية الخدمة: إن مراقبي الحسابات معرضين للمساءلة القانونية، في حال تقديمهم خدمات منخفضة الجودة، وهذه المساءلة تكون من قبل الزبائن، أو من قبل مستخدمي القوائم المالية.
٤. الحصة السوقية وتحقيق الأرباح: تزداد الحصة السوقية لمكاتب التدقيق التي تقدم خدمات عالية الجودة، ومن ثم تزداد أرباحهم.
٥. تعد جودة الخدمة دافع نحو التحسين المستمر لأداء المدقق.
٦. تعد جودة الخدمة وسيلة تتيح للإدارة معرفة المشاكل الحالية والمتوقعة.
- ويمكن إضافة عامل آخر وهو عمل المتخصصين في الأنشطة المختلفة مع فريق مكتب التدقيق لأن وجود التخصصات المهنية هو جانب هام في جودة المهنة (Singh et al., 2010: 3)
- ثالثاً. اهداف جودة الخدمة المقدمة من مكتب التدقيق:** عرفت جودة الخدمة بأنها الأهداف بأنها النهايات التي تعمل أو توجه النشاطات باتجاهها أو هي النهايات التي تطمح النشاطات لتحقيقها ". وفيما يأتي تلخيص لأبرز أهداف جودة الخدمة التي ينبغي تحقيقها: (الكوري، ٢٠١٧: ٤٣-٤٤)
١. التأكيد على مراقبي الحسابات بالالتزام بالقوانين والتعليمات المتبعة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية الصادرة والمعتمد عليها من الجهات المهنية المختصة.
 ٢. مواكبة التطورات والأحداث المستجدة من خلال تطوير مستوى الأداء المهني لمراقب الحسابات.
 ٣. العمل على تحسين جودة تدقيق الحسابات مما يزيد من ثقة الجمهور بالتقارير المالية التي يصدرها مراقب الحسابات.
 ٤. توفير الأدوات الرقابية الميدانية على الأداء لمكاتب مراقبي الحسابات بمجال تقديم الخدمات المهنية، وتوفير الآلية لمحاسبة المخالفين للمحافظة على سمعة المهنة في الأوساط المهنية الأخرى، فالجودة تعد ميزة تنافسية في سوق الخدمة.
 ٥. العمل على تضييق فجوة التوقع في التدقيق التي تحدث بين مراقب الحسابات ومستخدمي الكشوفات المالية، نتيجة لاختلاف الآراء والتوقعات بين الطرفين بسبب انخفاض أداء مراقب الحسابات لضعف التأهيل العلمي والعملية وعدم تطبيق المعايير الدولية، فتعد جودة تدقيق الحسابات من الأساليب المستخدمة لتقليل تلك الفجوة.
- رابعاً. جودة الخدمة في مكاتب التدقيق وتأثير التخصصات الساندة في زيادتها:** إن مكاتب مراقبي الحسابات هدفها تحقيق جودة عالية للخدمة التي تقدمها، لتعود عليها بالفائدة ومنها شهرة لمكاتبهم، ومن ثم زيادة إيراد المكتب لمدة زمنية طويلة، وكذلك تجنب دعاوى القضاة المقامة ضدهم والعقوبات المهنية من جانب، وزيادة ثقة الجهات المستفيدة في عملهم بالمكاتب من جانب آخر. ولأجل الوصول الى هذه الفكرة على مكاتب التدقيق ابتكار طرق وأساليب تساهم في الوصول الى الجودة في هذا المجال، ويمكن توضيح دور المتخصصين في زيادة جودة الخدمات المقدمة لمكتب التدقيق من خلال:
- زيادة استخدام الأساليب والوسائل التقنية الحديثة.
 - توليد أفكار ومقترحات تستهدف تحسين واستدامة جودة الخدمة.
 - زيادة درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق.
 - تخصص المكتب لتدقيق حسابات قطاع معين.

المبحث الثالث: الإطار التحليلي

يتناول هذا المحور وصف وابعاد البحث الرئيسية وتشخيصها والمتمثلة ببعدهم "التخصصات المهنية المساندة ودورها في تعزيز جودة الخدمة وكما يلي:

أولاً. تحليل خصائص مجتمع البحث: لكي تكون نتائج البحث أقرب إلى الدقة، ومن ثم إمكانية أكبر لاستقرائها وتعميمها، فقد تمت مراعاة اختيار مجتمع البحث، وقد تم توزيع استمارة الاستبانة بصورة الكترونية وعلى عينة عشوائية من مراقبي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العراقية، وتمكن الباحث من استرداد 156 استمارة.

تم اختيار العينة المتمثلة بمراقبي الحسابات والذين يعملون بصفة مهنية والمتمثلة ب (مديري تدقيق ومساعدين مدراء تدقيق والمدققين)، ويهدف وصف أفراد عينة البحث إلى توضيح أهم خصائص أفراد العينة من خلال ما تضمنته استمارة الاستبانة في الجزء الأول منها مجموعة من المعلومات العامة التي تتعلق بأفراد العينة، ومنها معلومات تتعلق بالجنس وبالمؤهل العلمي والمؤهل المهني لأفراد العينة فضلاً عن عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق ومراقبة الحسابات، ويمكن وصف تلك المعلومات المتعلقة بهم كما يلي:

١. الجنس: بين الجدول (١) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، ويلاحظ أن أكثر نسبة كانت لأفراد عينة البحث هم من الذكور، تمثلت بنسبة 83% من أفراد العينة ثم يليها بعد ذلك الاناث حيث تمثلت بنسبة 17% من مجموع افراد العينة وكما في الجدول الآتي:

الجدول (١): توزيع افراد العينة حسب الجنس

ت	الجنس	التكرار	النسبة
١	الذكور	130	83%
٢	الاناث	26	17%
	المجموع	156	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

٢. المؤهل العلمي: بين الجدول (٢) توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي، ويلاحظ أن أكثر نسبة كانت لأفراد عينة البحث هم من الشهادة العليا المتمثلة بالدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي، تمثلت بمجموع (60.9%) من أفراد العينة ثم يليها بعد ذلك من هم من حملة شهادة البكالوريوس، حيث تمثلت بنسبة (37.8%) من افراد عينة البحث العينة وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٢): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

ت	المؤهل العلمي	العدد	النسبة
1	دكتوراه	13	83%
2	ماجستير	57	36.5%
3	دبلوم عالي	16	10.3%
4	محاسب قانوني CPA	9	5.8%
5	بكالوريوس	61	39.1%
	المجموع	156	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

٣. عدد سنوات الخبرة في مجال العمل: بين الجدول (٣) عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة البحث مجال تخصصهم أو عملهم الحالي، ويتضح ان أفراد العينة لديهم خبرة علمية وعملية كافية في مجال عملهم، وذلك لان نسبة (56.4%) لديهم خبرة (10 سنوات) ونسبة (13.5%) ممن لديهم خبرة (20 سنة) خبرة في مجال التدقيق، وهذا يشير إلى أن إجاباتهم على أسئلة الاستبانة كانت دقيقة جداً

نتيجة للممارسات والخبرات المهنية المتراكمة لديهم في مجال عملهم الحالي وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٣): عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة البحث

ت	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
1	أقل من 5 سنوات	47	30.1%
2	6-10 سنوات	60	38.5%
3	11-15 سنة	28	17.9%
4	16-20 سنة	11	7.1%
5	21 سنة فأكثر	10	6.4%
	المجموع	156	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

٤. **التخصص العلمي:** يبين الجدول (٤) توزيع أفراد عينة البحث بحسب التخصص العلمي، وان أعلى نسبة تمثل (60.3%) من افراد عينة البحث هم من التخصص المحاسبي، وان نسبة (33.3%) هم من التخصص في مجال التدقيق ومراقبة الحسابات وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٤): التخصص العلمي لأفراد عينة البحث

ت	التخصص العلمي	العدد	النسبة
1	محاسب	94	60.3%
2	مدقق	57	36.5%
3	علوم مالية ومصرفية	5	3.2%
	المجموع	156	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

ثانياً. وصف ابعاد البحث وتشخيصه:

١. **وصف بعد التخصصات المهنية المساندة:** يعرض الجدول (٥) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها التخصصات المهنية المساندة من خلال إجابات الأفراد المبحوثين (مراقبي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العراقية). إذ يشير الجدول (٥) إلى أن ما معدله (74%) من الإجابات كانت، بدرجة (موافق تماماً، موافق)، وبالمقابل كانت الإجابات الأخرى بعدم الموافقة بمعدل (10%)، ويدعم هذه الإجابات قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (3.8994%) والانحراف المعياري (0.94006%)، أما العامل الذي أسهم في إيجابية هذا المتغير فهو (X7) والذي ينص على (إسهام المتخصصين سيدعم عمل فريق التدقيق) فقد كان من أبرز العوامل التي أسهمت في اغناء هذا المتغير بنسبة الموافقة (83%) يدعمها قيمة معامل الاختلاف البالغ (17%) من الأفراد المبحوثين وقيمة الوسط الحسابي البالغة (4.1667%) وقيمة الانحراف المعياري البالغة (0.77737%)، أما العامل الذي كان أكثر سلبية في دعم هذا المتغير هو (X1) والذي ينص على (تتأثر مساهمة المختصين بالحاجة الى المهارة والخبرة) حيث جاء بقيمة وسط حسابي ما مقداره (3.5513%) وقيمة انحراف معياري ما مقداره (1.10304%).

الجدول (٥): وصف متغيرات التخصصات المهنية المساندة وتشخيصها

معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بدائل الاستجابة										رمز المتغير
				غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		
				%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
31.06%	71.03%	1.10304	3.5513	5%	8	13%	20	24%	37	38%	60	20%	31	X1
24.85%	73.33%	0.91110	3.6667	1%	2	10%	16	25%	39	47%	74	16%	25	X2
23.60%	78.08%	0.92128	3.9038	1%	1	8%	12	21%	32	43%	67	28%	44	X3
21.30%	77.44%	0.82476	3.8718	0%	0	8%	12	18%	28	54%	84	21%	32	X4
30.32%	73.72%	1.11763	3.6859	8%	12	6%	10	17%	27	47%	73	22%	34	X5
26.34%	80.00%	1.05341	4.0000	3%	5	8%	13	11%	17	40%	63	37%	58	X6
18.66%	83.33%	0.77737	4.1667	1%	1	3%	5	10%	15	52%	81	35%	54	X7
22.37%	79.23%	0.88635	3.9615	2%	3	4%	7	16%	25	51%	79	27%	42	X8
24.66%	80.77%	0.99602	4.0385	3%	4	8%	13	7%	11	47%	73	35%	55	X9
19.52%	82.95%	0.80966	4.1474	0%	0	4%	7	13%	20	46%	72	37%	57	X10
24.11%	77.99%	0.94006	3.8994	10%			15	16%	25	74%		116		المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS

٢. جودة الخدمة: يشير الجدول (٦) إلى أن ما معدله (76%) من الإجابات كانت، بدرجة (موافق تماماً، موافق)، وبالمقابل كانت الإجابات الأخرى بعدم الموافقة بمعدل (8%)، ويدعم هذه الإجابات قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (3.9808%)، والانحراف المعياري (0.95530)، أما العامل الذي أسهم في إغناء إيجابية هذا المتغير فهو (X2) الذي ينص على (إسهام المتخصصين سيسهم في زيادة استخدام الاساليب والوسائل) فقد كانت نسبة الإتفاق على هذا العامل من قبل عينة البحث ما مقداره (85%)، ويدعم هذا المعدل قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.0769%) وقيمة الانحراف المعياري البالغة (0.94724%)، وكذلك (X3) والذي ينص على (إسهام المتخصصين سيسهم في توليد افكار ومقترحات تستهدف تحسين واستدامة جودة الخدمات)، فقد كانت نسبة الإتفاق على هذا العامل من قبل عينة البحث ما مقداره (81%)، ويدعم هذا المعدل قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.1923%) وقيمة الانحراف المعياري البالغة (0.80415%).

الجدول (٦): وصف جودة الخدمة وتشخيصه

معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بدائل الاستجابة										رمز المتغير
				غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		
				%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
26.95%	74.87%	1.00881	3.7436	2%	3	10%	16	24%	38	38%	60	25%	39	X1
23.23%	81.54%	0.94724	4.0769	4%	7	2%	3	8%	13	52%	81	33%	52	X2
19.18%	83.85%	0.80415	4.1923	0%	0	3%	4	17%	26	40%	62	41%	64	X3
23.34%	80.26%	0.93662	4.0128	0%	0	9%	14	16%	25	40%	62	35%	55	X4
27.84%	77.56%	1.07968	3.8782	7%	11	3%	4	15%	23	47%	73	29%	45	X5
24.00%	79.62%	0.95530	3.9808	8%			12	16%	25	76%		119		المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

ثالثاً. اختبار فرضيات البحث:

١. **تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:** يركز هذا المحور على اختبار الفرضية الأولى التي تهدف إلى تحديد طبيعة وقوة علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، والمتمثلة بالتخصصات المهنية المساندة وجودة الخدمة المقدمة، وذلك بالاعتماد على قيم معامل الارتباط واختبار معنوية الارتباط بين هذين المتغيرين وكما يأتي:

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للتخصصات المهنية المساندة وجودة الخدمة المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية"

بهدف التحقق من اختبار الفرضية الفرعية لغرض إيجاد علاقة الارتباط بين بعدي البحث يوضح الجدول (٧) قيمة علاقة الارتباط بين بعد التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وزيادة جودة الخدمة لمكاتب التدقيق العراقية، إذ يوضح الجدول أدناه أن قيمة معامل الارتباط بين البعدين ما قيمته (0.639)، والذي يدل على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وزيادة جودة الخدمة، وأن العلاقة ممتازة بين المتغيرين، مما يدل أن التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية تزيد من جودة خدمة التدقيق وعلية يتم رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للتخصصات المهنية المساندة وجودة الخدمة المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية).

الجدول (٧): علاقة الارتباط بين بعد التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وجودة الخدمة

مستوى المعنوية	T		معامل الارتباط	جودة الخدمة التخصصات المهنية المساندة لمكتب التدقيق
	الجدولية	المحسوبة		
0.000	1.960	10.309	0.639	

$$P \leq 0.05, N = 156, df = 154$$

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

٢. تحليل اختبار الأثر بين متغيرات البحث:

الفرضية الثانية: (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخصصات المهنية المساندة في جودة الخدمة المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية) لغرض الكشف عن طبيعة التأثير في الفرضية الفرعية الثانية. تظهر نتائج الجدول (٨) التحليل المعنوي بين التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وزيادة جودة الخدمة، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (63.143) وهي أعلى من القيمة الجدولية لها البالغة (3.84) عند مستوى معنوية (0.00) ودرجتي حرية (1، 154)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2) هي (0.408)، التي تشير أن نسبة الاختلاف المفسر في الزيادة الحاصلة في جودة الخدمة بسبب التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية هي (40.8%) والنسبة المتبقية والبالغة (59.2%) تمثل نسبة مساهمة المتغيرات غير الداخلة في مخطط البحث.

ويستدل من قيمة (β) واختبار (T) لها أن تأثير التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية في جودة الخدمة كان قدره (0.366) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (7.946) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.120) والتي تعكس طبيعة إجابات الأفراد المبحوثين عن قدرتهم في تفسير تأثيرات التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية في جودة الخدمة. وبموجب ذلك تم رفض الفرضية الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخصصات المهنية المساندة في جودة الخدمة المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية).

الجدول (٨): علاقة التأثير بين بعد التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وجودة الخدمة

مستوى المعنوية	F		R ²	التأثير		جودة الخدمة
	الجدولية	المحسوبة		β1	β0	
0.000	3.84	63.143	0.408	0.366 (7.946)*	5.645 (3.120)*	التخصصات المهنية المساندة لمكتب التدقيق

$$df = (1, 154) \quad N = 156, \quad P \leq 0.05$$

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. التخصص المهني لغير المدقق يشير للخبرة التي يمتلكها اشخاص في مجالات لا تتعلق بالمحاسبة والتدقيق وتسهم في تحسين خدمات مكتب التدقيق في المجالات المختلفة سواءً تقنية أو ضريبية أو شرعية وغيرها وسيتم التركيز على الجانب التقني لتداخل هذا التخصص في كل المجالات.
2. من أهم مجالات إشراك المتخصصين مع فريق التدقيق هو المجال التقني لحاجة المكتب للمتخصصين في هذا المجال لفهم المعايير والإجراءات الخاصة بالسحابة في ظل العصر التقني والسحابي الجديد.
3. هناك عدة عوامل تؤثر على شراكة المتخصصين لفريق عمل التدقيق منها المهارة والمخاطر ومدى تعقد العمل والكلفة والارشادات الخاصة لتنظيم العمل.
4. وجود علاقة ارتباط معنوية موجبه بين التخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وجودة الخدمة لمكاتب التدقيق العراقية.
5. وجود تأثير معنوي للتخصصات المهنية المساندة لفرق العمل التدقيقية وجودة الخدمة لمكاتب التدقيق العراقية.

ثانياً. التوصيات:

1. قيام المنظمات المهنية بعقد الندوات وورش العمل المتخصصة للتعريف بالتخصصات المهنية المساندة وكيفية التعامل معها لغرض زيادة الوعي والإدراك لدى مراقب الحسابات بأهمية هذه التخصصات ودوره في تطوير خدمات التدقيق.
2. ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معايير وارشادات أكثر تساعد على تنظيم العمل ما بين الخبراء المتخصصين والفرق التدقيقية العاملة في مكاتب التدقيق.
3. حث مكاتب وشركات التدقيق العراقية على استخدام المتخصصين المهنيين ضمن فريق عمل التدقيق وذلك للاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم المتخصصة، وضرورة تعريف مكاتب التدقيق بالجوانب المهمة لعملية مشاركة المتخصصين في العمل لتحقيق الأبعاد المهمة للسمعة المهنية من أجل مواكبة التطورات لتحسين جودة المهنة.
4. العمل على نشر الوعي العلمي والفكري لدى المستثمرين وإدارة الشركات وذلك عن طريق عقد الندوات المستمرة عن فوائد وجود التخصصات المهنية المساندة لدى مكاتب التدقيق لتوعية المستثمرين وأصحاب المصالح.

٥. ضرورة إعداد برامج للتدريب والتعليم المهني المستمر للمدققين الخارجيين لأنها تسهم في زيادة كفاءتهم وقدراتهم المهنية؛ وتساعدهم في التعرف على الجوانب الحديثة والمتطورة في المهنة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

١. الزبيدي، خالد سالم محمد، (٢٠١٠)، أثر المسؤولية القانونية لمراقبي الحسابات على جودة عمليات التدقيق: دراسة ميدانية للأراء عينه من مراقبي الحسابات العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات، رسالة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، الموصل، العراق.
٢. شلا، محمد نزار، (٢٠١٥)، أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة-دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
٣. عبد، محمد عمر حمودي، (٢٠١٤)، استخدام التخصص المهني للمدققين الخارجيين كمدخل في تطوير أداء عملية التدقيق: دراسة استطلاعية لأراء عينة مختارة من المدققين الخارجيين في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٤. القيق، أمير جمال، (٢٠١٢)، مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ألتجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٥. الكاوري، قحطان طالب حمودي، (٢٠١٧)، التخصص المهني لمراقب الحسابات وانعكاساته على جودة التدقيق: دراسة تطبيقية في عينة من مراقبي الحسابات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
٦. النعسان، سماح أسامة، (٢٠١٨)، العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة.
٧. هندي، وليد خالد، (٢٠٢٠)، تعزيز جودة الاداء المهني لمراقبي الحسابات في ضوء معايير رقابة الجودة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

ب. الدوريات:

١. حسين، وسام نعمة، وأحمد، عبد احمد، (٢٠١٩)، أثر ميزتي الاقتصادية ونقل المعرفة لتعميد التدقيق الداخلي على البيئة الرقابية الداخلية /دراسة استقصائية لمجموعة من العاملين في القطاع الصناعي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٤٩).
٢. الطائي، بشرى فاضل، عثمان، علاء الدين عبد الرحمن، (٢٠١٨)، تأثير خصائص الشك المهني على جودة التدقيق، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١٠٨، المجلد ٢٤.
٣. طه، الاء عبد الواحد ذنون، (٢٠١٨)، التدقيق السحابي أنموذج الألفية المعاصر لتدقيق نظم المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤ العدد ٤٤، تكريت، العراق.
٤. موسى، علي محمد علي، (٢٠١٧)، دور التخصص المهني للمراجع في زيادة جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطر المراجعة، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد ٢، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.

ج. الكتب

١. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، (٢٠٠٥)، معجم الصحاح، ط١، دار المعرفة للنشر، بيروت.
٢. الجوهر، كريمة علي، وشاكر عبد الكريم، احسان نياي، (٢٠١٧)، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر، العراق.

ثانياً المصادر الأجنبية:

A: Researches.

1. Boritz، J. E. and Kochetova، Natalia and Robinson، Linda A., and Wong، (2017), Christopher، Auditors and Specialists Views About the Use of Specialists During an Audit (March 31).
2. Boritz، J. E., Robinson، L. A., Wong، C. & Kochetova-Kozloski, N., (2017), Auditorss and Specialistss Views About the Use of Specialists During an Audit، SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.2534506
3. Estep، Cassandra Ruth، (2016), Auditor Integration of it Specialist Input on Internal Control Issues: How A Weaker Team Identity Can Be Beneficial، Phd Dissertation، Graduate College، University of Illinois at Urbana-Champaign Gallegos, Fredrice.
4. Hux، C. T., (2017), Use of specialists on audit engagements: A research synthesis and directions for future research، Journal of Accounting Literature، Vol. 39. doi:10.1016/j.acclit.2017.07.001
5. Nurhajati، Yati, (2016), The Impact of Cloud Computing Technology on The Audit Process and The Audit Profession، International Journal of Scientific & Technology Research VOI 5، ISSUE 08، AUGUST 2016 ISSN 2277-8616.
6. PCAOB, (2012), Public Company Accounting Oversight Board Archive www.sec.gov/rules/pcaob/pcaobarchive/pcaob2012.shtm.
7. Pirrone، M. and Trainor، J. E., (2013), Cloud computing social media، and confidentiality. The CPA Journal، Vol. 83، No. 11، PP. 58-60.
8. Taha, Alaa A.D. & Waheed Ramo & Haetham Hashim Al-Khaffaf، (2021), Impact of external auditor–cloud specialist engagement on cloud auditing challenges، Journal of Accounting & Organizational Change ahead-of-print، DOI: 10.1108/JAOC-08-2020-0111
9. Singh، Inderpal & Harjinder Singh & Jiang Hua، (2010), Auditor Industry Specialization and IPO Underpricing the Case Australia, Curtin University Perth، Western Australia.
10. Wen-Ching Chang، Jui-Pin Chen, (2020), Auditor sanction and reputation damage: Evidence from changes in non-client-company directorships، The British Accounting Review، journal homepage: www.elsevier.com/locate/bar